المستقبل
AL-MUSTAQBAL
الاثنين 15-12-2008 العدد 3164
12

«المستقبل» تنشر خطة «الهيئة المنظمة للاتصالات» لمكافحة التشويش: المشكلة تتعاظم والحل بتطبيق القوانين عبر تفعيل المراقبة والمحاسبة

أعدت «الهيئة المنظمة للاتصالات» خطة لمكافحة التشويش بالتنسيق مع مختلف الإدارات والأجهزة المعنية في الدولة، وذلك بعدما تعاظمت مشكلة التشويش في قطاع الاتصالات عموماً، وفي خدمات الهاتف الخلوي على وجه الخصوص، مع ما يصاحبها من تردٍّ في نوعية الخدمة ودرجة نقاوة الصوت وانقطاع المكالمات ومفاقمة تكاليف فاتورة الخلوي الباهظة التعرفة أصلاً بالمقارنة مع بقية دول المنطقة.

وقد تطرقت الهيئة المنظمة تفصيلاً إلى خطتها هذه ومقترحات الحلول في أولى نشراتها الإخبارية الفصلية، وكان فيها، إضافة إلى ذلك، كلمة لرئيس مجلس إدارة الهيئة ومديرها التنفيذي كمال شحادة، أكد فيها تعهّد الهيئة، بالتنسيق مع وزارة الاتصالات ومقدمي خدمات المعلومات والخلوي الحاليين، باتخاذ كافة التدابير والإجراءات، بغية إيقاف مشكلة التشويش، وأعلن أنها باتت تمتلك المعدات التقنية اللازمة لتحديد مصادر التشويش، في حين أن الآليات الفنية والقانونية متوافرة لديها لرصد المخالفات والتعامل معها بحزم.

بدوره، شدّد عضو مجلس الإدارة ورئيس وحدة تقنيات الاتصالات، عماد حبّ الله، على أن الهيئة ستواظب على عملها لإزالة كل المخالفات المرتبطة بملف التشويش، وستتابع جهودها لتحسين نوعية خدمة مختلف الشبكات اللاسلكية، من خلال مراقبة العمل على التردّدات والتأكّد من مطابقتها لمواصفات التراخيص الممنوحة لأصحابها، ومنع أي تداخل يمكن أن يحصل مستقبلاً.

وقال «تبيّن لنا أن أسباب الرداءة أو سوء النوعية على الشبكة العامة متعددة، ولا يمكن اختصارها بسبب واحد أو اثنين، فهي مرتبطة بشكل وثيق بالتغطية التي تحتاج إلى تحسين، كما أنه لا يمكن إغفال السعة المتزايدة وأثرها في الشبكة، مع الإشارة إلى أن الشبكة أصبحت شبه مترهلة وبحاجة إلى عملية إعادة تأهيل وتطوير شبه كاملة، الأمر الذي يحتاج إلى تمويل، إلا أن المشكلة الأكبر الآن يمكن اعتبارها ناشئة من التشويش المتعدد المصادر، وهو في جزء منه متعمّد، وهو الصادر عن أجهزة التشويش (Jammers) أو غير المتعمّد والصادر عن معيدات الإرسال (GSM Repeaters)، والسبب الأساسي الذي يتذرّع به المشتركون لتركيبها هو معالجة مشكلة سوء التغطية في بعض الأماكن».

واعتبر أن «المشكلة تكمن أساساً في افتقار الجميع، باعةً ومستخدمين، إلى المعرفة بالأثر السلبي لاستعمال مقويّات الإرسال (repeaters) بشكل عشوائي بدون الرجوع إلى مشغلي الشبكتين، بالرغم من كونها تلحق أضراراً بالغة بنوعية الخدمة على الشبكة العامة بأسرها، والتي قد تؤدي غالباً إلى توقف الشبكة عن العمل بشكل شبه كامل في المحيط، والتي يلجأ إليها بعض المواطنين لتحسين التغطية والخدمة داخل بعض المباني، لا سيما في الطبقات السفلية والملاجئ بدون معرفة أثرها السلبي في باقي الشبكة».

أسباب التشويش داخلية وخارجية وهي لا تقتصر على الهاتف الخلوي

خلافاً لما هو شائع، لا يقتصر التشويش على شبكتي الهاتف الخلوي، بل يتعداهما إلى باقي شبكات الاتصالات ونقل المعلومات اللاسلكية التي تؤمن خدمات الإنترنت وغيرها من خدمات الاتصال بالإضافة للتشويش على أجهزة الطيران المدني لا سيما أثناء هبوط الطائرة وتواصلها مع برج المراقبة، والأجهزة الطبية، وأجهزة الاستقبال الإذاعي والتلفزيوني وغيرها من الأجهزة التي تعمل لاسلكياً. هذا بالإضافة إلى التأثير سلباً في تواصل الأجهزة الأمنية والصليب الأحمر والدفاع المدني، ناهيك عن التشويش على أجهزة الملاحة الجوية والبحرية عموماً.

وبحسب نشرة الهيئة المنظمة، فإن مصادر التشويش متعددة منها ما هو داخلي وهو متعدد المصادر تم تحديد معظمها التي تنتشر على الأراضي اللبنانية، ويمكن إخضاع معظمها للقوانين والأنظمة اللبنانية، ويمكن التعامل مع معظمها ومعالجتها.

كما توجد مصادر تشويش اخرى خارجية المصدر من خارج الحدود وتكمن خطورتها في صعوبة التعامل معها لخضوعها لبعض الاعتبارات الدولية والسياسية، من مصادر التشويش الخارجية ما يمكن حله من خلال الاتفاقات الدولية والمفاوضات التي يرعاها الإتحاد الدولي للاتصالات ومنها ما يصدر عن العدو الإسرائيلي من خلال تشويشه على مجمل شبكات وأجهزة الاتصالات اللاسلكية.

مصادر التشويش

وتشمل مصادر التشويش الداخلية:

١ . هواتف لاسلكية (cordless Telephone) يتم استيرادها وتشغيلها دون إجازة وبالتالي يجب رصد ترددتها لتحديد أماكنها وتحديد هوية مستخدميها، علماً أن بعض مستوردي هذه الهواتف لديهم رخصة استيراد أجهزة اتصالات من وزارة الاتصالات إلا أن هذه الأجهزة يجب إخضاعها لإجازات أخرى كإجازة مواءمة النوعية (Type Approval) للتأكد من مطابقتها المواصفات التقنية التي تتناسب مع ما هو معتمد في لبنان.

٢ .معيدات الإرسال الخلوية (GSM Repeaters) وهي تستعمل لتحسين تغطية في أماكن تكون التغطية فيها ضعيفة نسبياً والتي لا يجب أن تستورد إلا لمصلحة المشغلين ولا يمكن أن يتم تركيبها إلا بإشرافهم المباشر، مع الإشارة إلى أن هذه الأماكن في معظمها داخلية، كالملاجئ أوالدور السفلية لبعض المباني يتم استخدامها كمؤسسات تجارية أو مراكز تجارية عامة،وهي قد تكون أصلا غير مشمولة بمخطط التغطية. فتلجأ هذه المؤسسات الكائنة في هذه المراكز لتركيب هذه المعيدات أملاً بتحسين خدمة الهاتف الخلوي ضمن مؤسساتهم مما يسبب تداخلاً على الشبكة في أماكن أخرى وعلى مشتركين آخرين الذين يلجؤون لنفس الوسيلة لحل مشكلتهم مما يعود ويسبب المشكلة في مكان آخر. وهكذا دواليك حتى تفاقمت المشكلة وباتت تكبر ككرة الثلج التي تتدحرج وتكبر ويجب إيقافها. وهذه الأجهزة أكثر الأنواع وأوسعها انتشارا وشيوعاً لا سيما في العاصمة بيروت.

٣ . أجهزة التشويش الخاصة (Jammers): وهذه الأجهزة تستعمل بهدف تعطيل عمل الأجهزة اللاسلكية إما لأسباب أمنية أو غيرها، فهذه الأجهزة يتم تركيبها في الآليات التي ترافق بعض الشخصيات السياسية أو في المواكب الأمنية كما يحدث في الجنوب إذ إن القوات الدولية (UNIFIL) تستعمل أجهزة تشويش (jammers) على آلياتها بعد تعرضها لحوادث أمنية، وذلك بهدف تعطيل أجهزة اللاسلكي كي لا يتم استخدامها لأي أعمال عدائية وهذه المعضلة هي الأصعب لارتباطها بالوضع الأمني.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الأجهزة تستعمل في بعض المناسبات والاحتفالات العامة من اجل منع استعمال الهاتف الخلوي، خاصة في دور العبادة وقاعات الاحتفالات كما أنها تستعمل في بعض المستشفيات لتعطيل عمل الهواتف الخلوية التي يمكن أن تؤثر سلباً على بعض الأجهزة الطبية. أو منعا لضجيج الهواتف الخلوية ، بما يؤثر سلباً في تغطية الشبكة العامة ضمن البيئة المحيطة، مع أن المقصود أصلاً هو مجرد حجب الإرسال داخل المكان فقط (indoor)، علماً أن كل أجهزة التشويش في لبنان هي غير شرعية ولا يسمح باستعمالها إطلاقاً.

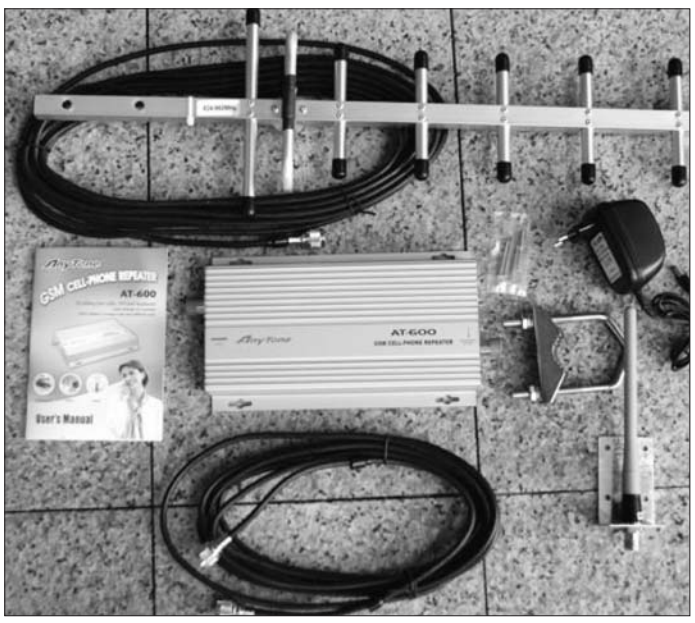

كما يمكن أن يكون التشويش صادراً عن إحدى الشبكتين على الأخرى، وهذا يحدث في حالات نادرة وطارئة تتم معالجته مباشرة من خلال التنسيق القائم بين المشغلين.

وقد يكون التشويش ذاتياً أحياناً ضمن نطاق شبكة المشغل نفسها (self-interference) أو (internal interference) وهذا ينتج في معظم الأحيان عند حصول عطل طارئ على الشبكة أو نتيجة لخطأ في التخطيط.

ومن المصادر الأخرى المحتملة، التشويش على خطوط الربط الميكروووية (Microwave links) التي تؤمن خط الاتصال وتستخدم لربط مراكز الإرسال الخاصة بالشبكة.

وفي هذه الحالات تكون معالجة هذا التشويش مباشرة ويمكن القول بأن معالجة هذا النوع من المشاكل هي الأسهل بسبب معرفة مصادرها.

أما بالنسبة لمصادر التشويش الخارجية، فقد يكون سبب التشويش شبكات الهاتف الخلوي في الدول (cross boarder)، والذي يمكن أن ينشأ إما من الشبكات العاملة على الأراضي السورية أو الشبكات العاملة على الأراضي الفلسطينية المحتلة والتي تديرها الشركات الإسرائيلية. فأما المصدر الذي قد تكون مصادره الشبكات العاملة على الأراضي السورية فتتم معالجته من خلال التنسيق الذي تتولاه اللجنة المشتركة بين الدولة اللبنانية والجمهورية العربية السورية ومشغلي شبكات الهاتف الخلوي في البلدين.

أما التشويش الذي يكون مصدره الأراضي الفلسطينية المحتلة وأنواعه متعددة وهي لا تقتصر على التشويش من شبكات الهاتف الخلوي بل وفي معظم الأحيان تكون مصادرها أجهزة تشويش خاصة ويكون التشويش فيها متعمداً فلا يمكن معالجته إلا من خلال رفع الشكاوى للأمم المتحدة والإتحاد الدولي للاتصالات وهذا ما حدث فعلاً في مرات عديدة.

كما أن مصادر التشويش الخارجي قد تكون صادرة عن أجهزة إرسال ورادارات تعمل على متن السفن الحربية التي تراقب الشواطئ اللبنانية الخاصة بالقوات الدولية أو الإسرائيلية وهذه المشاكل كسابقتها لا يمكن معالجتها إلا من خلال الأمم المتحدة والإتحاد الدولي للاتصالات.

دور الهيئة وخطّتها

وهنا يأتي دور «الهيئة المنظمة للاتصالات»، التي أعدت مع وزارة الاتصالات خطة لمواجهة هذه المشكلة ومعالجتها، ويبدأ هذا الدور من خلال العمل على تحديد مصادر التشويش وإيقافها ومعالجة أسبابها واتخاذ كافة التدابير الوقائية (preventive actions) لمنع تكرار ظاهرة التشويش في المستقبل. وهذا الحل يبدأ بالإعلام ثم بمصادرة الأجهزة الموجودة (GSM Repeaters and Jammers) في السوق اللبنانية واتخاذ التدابير التي تحول دون إدخال الأجهزة غير الشرعية إلى لبنان والذي يجب أن يتم من خلال مراجعة الإجراءات المعتمدة للاستيراد ومعالجة الثغرات التي ينفذ من خلالها المستوردون. ولتأمين المعالجة الجدية لهذا الملف، لا بد من إجراء تحقيق ومتابعة من الجهات الرسمية بخصوص كيفية استيراد الأجهزة وبيعها في المتاجر.

وفي هذا السياق، أصدرت الهيئة تعميمين بهذا الخصوص، هما: التعميم رقم ٢٠٠٨/١ الموجّه إلى جميع مستعملي هذه الأجهزة، والمنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٠٠٨/٣/٢٠، والتعميم رقم ٢٠٠٨/٢ الموجّه إلى جميع مستوردي وبائعي ومجمّزي هذه الأجهزة، والمنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٠٠٨/٤/٣.

لكن تفعيل العمل بهما يقتضي اتخاذ إجراءات أخرى لتنفيذهما ومنها التنسيق مع بعض الوزارات كوزارة الداخلية ووزارة الدفاع من أجل تأمين المؤازرة الأمنية اللازمة للفرق التي ستعمل على تفكيك هذه الأجهزة ومنع استعمالها بالإضافة للتنسيق مع الجمارك اللبنانية التي يقع على عاتقها مراقبة ومنع إدخال هذه الأجهزة وضبط المستوردين المخالفين لقوانين الاستيراد، والنيابة العامة التمييزية التي ستتولى إصدار مذكرات التوقيف والمصادرة وإصدار الأحكام بحق المخالفين. بالإضافة إلى ما ذكر لا بد من إعادة تحديد دور مشغلي شبكات الهاتف الخلوي لمعالجة مشاكل التغطية ورداءة النوعية التي يعاني منها المواطنون.

وبالتوازي يجب أن تجري حملات توعية للجمهور تحدد مخاطر استعمال هذه الأجهزة إن لجهة مخالفة القوانين أو لجهة تأثيرها السلبي على شبكتي الخلوي والذي يضر بالتالي بكل المستفيدين من شبكة الهاتف الخلوي في كل المناطق اللبنانية.

وفي تفاصيل دورها وخطتها المقترحة لحل المشكلة، عمدت «الهيئة المنظمة للاتصالات» إلى تحديد أسباب تردّي نوعية الخدمات، بما توفر لديها من أجهزة لمراقبة حيّز التّرددات من خلال تحديد مصادر التشويش الذي تبيّن أنه ناتج أساساً من استعمال أجهزة تقوية الإرسال الخاصة (Repeaters) وأجهزة التشويش (Jammers).

وعملياً، حُدّدت مواقع بعض هذه الأجهزة، وأوقف بعضها، غير أن عددها يزداد يومياً، الأمر الذي يؤثر سلباً في نوعية الخدمة، ويُصعّب تحديد مواقعها بالسرعة المطلوبة بما هو متوفر من الأجهزة في الوقت الحاضر. وقد قامت الهيئة المنظمة للاتصالات ووزارة الاتصالات بمساندة الأجهزة الأمنية بحملة مداهمة لبعض الأماكن والمؤسسات التي لا تزال تستعمل هذه الأجهزة وبعض مراكز البيع المعروفة وقد تمت مصادرة الأجهزة التي تم اكتشافها.

وفي هذا السياق، تتضمن خطة عمل الهيئة تجزئة المشكلة جغرافياً إلى قسمين، الجنوب وبقية الأراضي اللبنانية؛ على مستوى الجنوب، تشمل الخطة تأليف لجنة مشتركة تضمّ ممثلين عن قوات اليونيفيل ووزارة الاتصالات والهيئة المنظمة ووزارة الدفاع والشركتين المشغلتين، يكون هدفها درس سبل الحد من تأثير أجهزة تشويش سيارات اليونيفل في شبكتي الخلوي وفي هذا الإطار فقد عقد اجتماع مع ممثلين عن القوات الدولية العاملة في الجنوب اللبناني لمعالجة المشكلة الناجمة عن أجهزة التشويش المثبتة على مركباتهم.

أما في بقية الأراضي اللبنانية، فتتضمن خطة العمل مجموعة من التدابير، وفق صيغة، تشمل تنفيذ حملة توعية منظمة على جميع وسائل الإعلام في لبنان، تشرح مساوئ استعمال أجهزة تقوية الإرسال بالنسبة إلى شبكتي الخلوي، وطلب وقف استعمال أو استيراد أو بيع أو تركيب أي جهاز إرسال على الترددات ٨٨٠ – ٩٦٠ MHz تحت طائلة مصادرة الأجهزة واتخاذ الإجراءات القانونية بالمخالفين. وقد سبق للهيئة أن أصدرت تعميمين بهذا الخصوص (سبق ذكرهما).

ولمعالجة المشكلة الناجمة عن الاستيراد فإن الهيئة المنظمة للاتصالات ومديرية الجمارك سوف تنظم سلسلة ورشات عمل لتحديد الثغرات ولتعريف الجمارك اللبنانية على هذه الأجهزة وسبل التعرف عليها لاتخاذ الإجراءات القانونية والميدانية لوقف إدخالها إلى الأراضي اللبنانية ومصادرتها ومنع بيعها.

وبالإضافة إلى ما ورد فإن الهيئة المنظمة وبالتنسيق مع وزارة الاتصالات ومشغلي الخلوي سوف تواظب على ممارسة عملها من خلال تحديد مواقع أجهزة تقوية الإرسال، وإرسال بلاغات بوقفها، والاستعانة بالجهات المخولة وقف وحجز هذه الأجهزة في حال التمنّع.

وبالتوازي مع عمل الهيئة ووزارة الاتصالات في منع استعمال هذه الأجهزة فإنه يتوجب على مشغلي شبكتي الهاتف الخلوي إجراء عملية قياس ميدانية جديدة لتحديد المناطق غير المغطاة بصورة جيدة والتي يجب تحسين التغطية فيها بغية إجراء المقتضى لاحقاً لتحسين الخدمة، تفادياً لاستعمال هذه الأجهزة المضرّة.

إن هذا التدبير المؤقّت الذي يؤمن حلاً سريعاً لمشكلة التشويش على شبكتي الخلوي بشكل خاص.

وعلاوة على كل ذلك، تقترح الهيئة، في حال طلب المشترك تأمين تغطية للهاتف الخلوي في أماكن لا يفترض من مشغلي شبكتي الخلوي تغطيتها، أن يتم تركيب هذه الأجهزة تحت إشراف إحدى شبكتي الخلوي فقط.

إن الحل النهائي لمعالجة كافة المشاكل يمكن ولوجه حين تنتهي الهيئة من إنشاء جهاز المراقبة والتفتيش الذي هو جزءٌ من ملاكها، والذي يتولى مسؤولية متابعة ومعالجة المخالفات ومنها المشاكل الناجمة عن التشويش على كل الشبكات والأجهزة المرخصة والذي يتمتّع بالصلاحية المطلقة بهذا الخصوص، كما نصّ عليه القسم السابع من قانون الاتصالات رقم ٤٣١، وحين يتم اعتماد نظام الاستيراد الجديد الذي وضعته الهيئة والذي يقضي بالإستحصال على شهادة مواءمة النوعية (Type Approval) لأي جهاز قبل استيراده.

تجدر الإشارة، أخيراً، إلى أن بعض أجهزة تقوية الإرسال الخاصة قد لا تشكل أي تشويش عند تركيبها، لكنها تصبح مصدر تشويش عند حدوث أي خلل فني في الجهاز. لذا، يتوجب وقف استعمال أي جهاز لا يركّبه المشغّلان اللذان يتمتّعان حصراً بصلاحية استعمال هذه الأجهزة.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"